مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

أثر الإنفتاح التجاري على فعالية السياسات النقدية والمالية في السودان

"خلال الفترة 1980م– 2015م"

محمد ابوالقاسم عبدالرحمن و خالد حسن البيلي و أمنة محمد أحمد عمر

كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الانفتاح التجاري علي السياسات النقدية والسياسات المالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي من خلال تصميم نموذج قياسي وتقديره بطريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الانفتاح التجاري يضعف تأثير السياسات (النقدية والمالية) والتأثير في الاقتصاد السوداني، ولكن يزداد مدي إخفاق تلك السياسات فى تحقيق النتائج المرجوة كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد إلى الخارج، توصي الدراسة بالتخطيط للإتجاه نحو التكامل الاقتصادي مع دول العالم بحيث يتم التعامل مع العالم الخارجي ككتلة واحدة وليس كأقطار صغيرة وهذا يجعل الانفتاح علي العالم الخارجي أقل في تأثيراته السلبية وأقوي في تأثيراته الإيجابية.

ABSTRACT:

This study aimed to explain the impact of trade openness on both monetary and fiscal policies. The study depended on the descriptive and analytical method, as well as using an econometric model, which was estimated through using the ordinary lest square (OLS) method. The study finding indicted that trade openness weaken the input of both monetary and fiscal policies on Sudan Economy. However, the failure of these polices to achieve the anticipated results increased with the increase in the degree of openness. The study calls for planning towards achieving economic integration with countries of the world while dealing with outside world as a one block rather than small countries, thus, limiting the negative impact of trade openness and increasing its positive effects.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، السياسات النقدية ، السياسات المالية ، السودان .

المقدمة:

يعتبر الانفتاح التجاري عاملاً مهماً لتحسين وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة، مما يؤدي لزيادة كمية الإنتاج وكفاءته، كما أن الانفتاح التجاري يساهم في إمكان حدوث إقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، لأن توسيع السوق من خلال التجارة لأبد من أن يؤدي إلى إنخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج، وقد ظهر لفظ الانفتاح التجاري في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، ورغم حداثته نسبياً إلا أنه أصبح من الموضوعات المطروحة على ساحة المناقشات والدراسات العلمية.

أما السياسة النقدية فهي عبارة عن إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي وتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. بينما السياسة المالية تمثل أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق إستخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة للنهوض بالاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الإستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الإجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزع الدخول والثروات.

والسودان كدولة نامية تعتمد فى صادراتها الأساسية علي المنتجات الأولية وتعتمد علي أعداد قليلة من منتجاتها للحصول علي إيراداتها من نشاطات التجارة الخارجية ، وكدولة تعتمد اعتماداً كبيراً علي تجارتها الخارجية تتأثر بالظروف التي تنتاب الأسواق العالمية والتقلبات التي تحدث فيها، لذلك تعاني معظم الدول النامية من إنفتاح إقتصادياتها بشكل كبير تجاه إقتصاديات الدول المتقدمة مما يجعلها اشد تأثراً بالتقلبات الإقتصادية الدولية وأكثر عرضة للازمات والمشاكل الخارجية وينعكس ذلك سلباً علي درجة الإستقرار المحلي فيها، لذلك تؤثر التجارة الخارجية علي أوضاع الاقتصاد السوداني وسياسة الحكومة المالية وذلك بالتاثير مباشرة علي وضع الميزانية فينعكس ذلك علي التنمية الإقتصادية داخلياً.

مشكلة الدراسة:

يؤثر الانفتاح التجاري علي هياكل الإنتاج والتصدير في الدول ، مما قد يوثر على فعالية السياسات النقدية والمالية التي يمكن أن تستخدمها السلطات النقدية والمالية في الاقتصاديات الوطنية، وللانفتاح مخاطر على الاقتصاديات الصغيرة قليلة الموارد، وأيضاً في مجال قدرة الدولة للتحكم في سياستها الاقتصادية النقدية والمالية.

وتعددت الآراء حول مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية، و تضاربت الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، وعلية تهدف هذه الدراسة لدراسة أثر الانفتاح التجاري على السياسات النقدية والمالية في السودان خلال الفترة (1980م– 2015م)، من خلال محاولة الإجابه علي الأسئلة الأتية.

1/ ما هو أثر الإنفتاح التجاري علي فاعلية السياسة النقدية في السودان؟

2/ ما هو أثر الإنفتاح التجاري علي فاعلية السياسة المالية في السودان؟

أهمية الدراسة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة علي أنها تبحث في أثر الانفتاح التجاري علي فاعلية السياسات النقدية والمالية في السودان، بينما إجريت تلك الدراسات على عدد من الدول المتقدمة والنامية لمعرفة الانفتاح التجاري وأثرة في السياسة المالية والنقدية، وكماً تختلف في مؤشرات قياس درجة الانفتاح التجاري، وكذلك إختلاف الفترة الزمنية.

أهداف الدراسة:

1. تصميم نموذج قياسي للانفتاح التجاري في السودان.
2. بيان أثر سياسة الأنفتاح التجاري علي فعالية السياسات النقدية والمالية في السودان.
3. تقدير درجة انفتاح الإقتصاد السوداني.

فروض الدراسة:

1/ الإنفتاح التجاري يوثر سلباً علي فاعلية السياسة النقدية.

2/ الإنفتاح التجاري يوثر سلباً علي فاعلية السياسة المالية.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج الوصفي والتحليلي اضافة للاسلوب القياسي وذلك من خلال بناء نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري والسياسات النقدية والمالية فى السودان.

مصادر وأدوات جمع البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على المصادر الثانويه المتمثلة في الكتب، والمراجع، والبحوث والمجلات، والأوراق العلمية، والبيانات الخاصة بمتغيرات الإنفتاح التجاري في السودان للفترة (1980م-2015م) والتى تم التحصل عليها من وزارة المالية والإقتصاد الوطني، وبنك السودان المركزي، والجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة المالية، ووزارة التجارة الخارجية، والمراجع والدوريات ونشرات بنك السودان.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: 1980م – 2015م .

الحدود المكانية: السودان.

الدراسات السابقة:

دراسة : زكية مشعل ، (1995م) :

تهدف هذه الدراسة الي تحليل أثر الانفتاح التجاري للخارج علي السياسات الإقتصادية الداخلية، مالية ونقدية، ولقد عالج هذا البحث موضوع الإنفتاح التجاري باستعمال ثلاث مؤشرات: نسبة المستوردات الي الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات الي الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التجارة الخارجية الي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لسبعة عشر قطراً عربياً، ولستة أقطار غير عربية، تختلف من حيث حجم السكان وحجم الإقتصاد، كما عالج البحث أثر الإنفتاح التجاري علي السياسات الإقتصادية المالية والنقدية، وقد اوضح البحث أن قوة تلك السياسات تتضاءل عند جميع الدول موضوع الدراسة كلما زادت درجة الإنفتاح التجاري لها.

دراسة : دليلة طالب ، (2012م) :

يحاول هذا البحث إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه عملية تحرير التجارة الخارجية في الرفع من معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية وبخاصة الجزائر، ومن النتائج التي توصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الإقتصادي في الجزائر، وأن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظراً لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي.

دراسة :Mustafa Acar ,(2005) :

الغرض من هذه الدراسة هو معرفة تأثير العلاقة بين السياسة النقدية والانفتاح الإقتصادي علي سعر الصرف، وذلك باستخدام بيانات سنوية من41 دولة للفترة 1988م- 2000م. وقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من

النظريات الإقتصادية ،التقليدية التي تتوقع أن التوسعات النقدية تؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية، وأن التقلصات النقدية لديها آثار عكسية، وأن السياسات النقدية هي أكثر فعالية في الاقتصادات المفتوحة في حين أن السياسات المالية هي أكثر فعالية في الإقتصادات المغلقة (موندیل، فلیمینغ). ولكن لا يوجد إجماع على كيفية إلى أي مدى يرتبط سعر الصرف وتأثيرات السياسة النقدية مع الانفتاح.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفتاح يقلل من قدرة السياسة النقدية للتأثير على سعر الصرف، والتوسعات النقدية تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية للبلدان النامية، السياسة النقدية على سعر الصرف تؤدي الي النقصان كلما يصبح الإقتصاد أكثر انفتاحا،التوسعات النقدية في البلدان النامية تؤدي إلى خفض قيمتها بالعملة المحلية ينمو المعروض النقدي، في حين يذهب في الاتجاه المعاكس للدول المتقدمة.

دراسة : sachin kumar,(2014):

تهدف هذه الدراسة الي دراسة العلاقة السببية بين التنمية المالية، والإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الهند للفترة 1971–2013م، حيث إستخدمت منهجية إختبار التكامل المشترك لجرانجر لتوضيح العلاقة السببية. تم اختبار خصائص السكون من البيانات وترتيب تكامل البيانات بإستخدام إختبار كل من ديكي فولر (ADF) واختبار فيليب بيرون .(PP) للمتغيرات. وتم تطبيق إختبار يوهانسن متعدد المتغيرات إلى التكامل المشترك لإختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات، ووجدت علاقات قوية بين النمو والإنفتاح التجاري والتنمية المالية. وتشير النتائج التجريبية جرانجر – أن الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي لا يكون لها تأثير سببي للتنمية المالية ، على عكس التجارة لديها تأثير سببي على النمو والتنمية المالية، مما يعني دعم النمو الذي تقوده التجارة والتي يقودها تمويل النمو.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في أن كل منها يقيس أثر الانفتاح التجاري علي السياسات النقدية والمالية، وفي إتباع المنهج الوصفي التحليلي والقياسي. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة علي أنها تبحث في أثر الانفتاح التجاري علي فاعلية السياسات النقدية والمالية في السودان، بينما إجريت تلك الدراسات على عدد من الدول المتقدمة والنامية لمعرفة الانفتاح التجاري وأثرة في السياسة المالية والنقدية، وكماً تختلف في مؤشرات قياس درجة الانفتاح التجاري، وكذلك إختلاف الفترة الزمنية.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم الانفتاح التجاري:

لفظ الانفتاح الاقتصادي من الألفاظ حديثة الاستعمال في اللغة العربية حيث لم تظهر في القواميس الاقتصادية والسياسية إلا منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، ورغم حداثته نسبياً إلا أنه أصبح من الموضوعات المطروحة بإلحاح على ساحة المناقشات والدراسات العلمية، وكلمة الانفتاح الاقتصادي كلمة اقتصادية تدل على وجود حالة سابقة من الانغلاق ويأتي الانفتاح مخالفاً لها. (محمد علي سلامة، 2002م، ص82).

تعريف الانفتاح التجاري حسب Kahkonen (صندوق النقد الدولي):

الانفتاح التجاري يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية (عزه فؤاد نصر اسماعيل، 2004م-2005م، ص9).

مفهوم السياسة النقدية:

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي ذو التأثير الأقل أهمية بالمقارنة بالسياسة المالية،ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود و السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي و ذلك وفقا للمرحلة الثالثة من مراحل تلك النظرية (سمير محمود معتوق، 1989م، ص149-144).

تعرف السياسة النقدية بأنها دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية (أحمد فريد،2000م، ص39 - 40)، بغرض المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية، نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن، عن طريق زيادة الناتج الوطني بالمقدار الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار بمختلف أنواعها (أسعار الصرف، وأسعار الفائدة أسعار السلع والخدمات).

مفهوم السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسًا من الكلمة الفرنسية (Fisc) وتعني حافظة النقود أو الخزانة (طارق الحاج، 1999م، ص201) وكانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة و ميزانية الدولة، و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية و دورات الأعمال "للبروفيسور Alain. H. HANSEN ، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه ، فقد استهدف المجتمع قديمًا إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثمَّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها ، و لكن نظرًا لأنَّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات ، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثارًا متعارضة أحيانًا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب ، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر.

وتعرف بأنَّها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير علي الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة. (محمود حسين الوادي، 2000م، ص182.)

وتعرف السياسة المالية بأنَّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة. (وجدي حسين، 1988م، ص431).

العلاقة بين الإنفتاح التجاري والسياسة النقدية والمالية:

يؤثر الانفتاح التجاري على هياكل الإنتاج والتصدير في الدول المنفتحة، مما يحد من فاعلية السياسات المالية والنقدية التي يمكن أن تستخدمها السلطات المالية والنقدية في الاقتصاديات الوطنية، لتخفيف أثر التقلبات وتصحيح مسار النمو الاقتصادي (صاولي مراد، 2012م، ص7) .

وتتضاءل قوة السياسات النقدية والمالية عند جميع الدول كلما زادت درجة الانفتاح التجاري لها .ومع الأخذ في الاعتبار أن تحرير التجارة العالمية وانفتاح اقتصاديات العالم بعضها على بعض هو تيار يصعب الوقوف في وجهه.

بناء النموذج:

فى هذا الجزء من الدراسة سوف يتم استخدام النمذجة (Modeling)، لبحث أثر الانفتاح التجاري علي فاعلية السياسات الداخلية النقدية والمالية باتباع النموذج النظري الذي استخدمه موسغراف لبيان أثر الانفتاح التجاري من وجهة نظرية في السياسات النقدية والمالية والتي يمكن أن تستخدمها السلطات المحلية .ولقد تم بناء نموذج إجمالي للاقتصاد بحيث يشتمل على سوقين :سوق السلع (Commodity Market) وسوق النقد (Money Market) لتبسيط التحليل القياسي.

النموذج القياسي للاقتصاد الإجمالي:

متغيرات النموذج: **Model Variables:**

الاستهلاك الخاص	PC ≡
الاستثمار الكلي	TI ≡
الإيرادات الضريبية	TR ≡
الواردات	IM ≡
الطلب علي النقود	MD ≡
الدخل المتاح	YD ≡
سعر الفائدة	R ≡
الدخل القومي	Y ≡

معادلات النموذج :

$$PC= \beta_0 + \beta_1 yd + u1 \quad (4)$$

$$TI= \beta_0 + \beta_1 r + u2 \quad (5)$$

$$TR= \beta_0 + \beta_1 yd + u3 \quad (6)$$

$$IM= \beta_0 + \beta_1 y + u4 \quad (7)$$

$$MD= \beta_0 + \beta_1 y+ \beta_2 r + u5 \quad (8)$$

تحديد العلاقة بين متغيرات معادلات النموذج:

أ. المعادلات التعريفية:

1. المعادلة الأولي: تعرف الدخل المتاح بأنه يساوي الدخل الإجمالي مطروحاً منة الضرائب.
2. المعادلة الثانية: تدل علي أن التوازن في سوق السلع يكون عندما يتساوي المعروض منها علي الطلب عليها.
3. المعادلة الثالثة: تبين أن التوازن في سوق المال يكون عندما يتساوي عرض النقود مع الطلب عليها.

معادلات النموذج:

4. معادلة الاستهلاك الخاص: وهي تعني أن الاستهلاك الخاص يعتمد علي الدخل المتاح وهو الدخل الإجمالي بعد الضرائب، وتتناسب معه طردياً.
5. معادلة الاستثمار الكلي: وهي تعني أن الاستثمار يعتمد علي سعر الفائدة ويتناسب معه عكسياً.
6. معادلة الضرائب: وهي تعني أن حصيلة الضرائب تعتمد علي الدخل الإجمالي وتتناسب معه طردياً.
7. معادلة الواردات: وهي تعني أن الواردات ترتبط طرديا مع الدخل القومي.
8. معادلة الطلب علي النقود: تبين أن الطلب علي النقود يرتبط طردياً علي الدخل وعكسياً مع سعر الفائدة.

تقدير النموذج:

اختبار سكون السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام (Trend) الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الإتجاه أو في اتجاهات معاكسة (طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود، (ب ت)، ص 2) .

الاختبارات المستخدمة لمعرفة سكون السلسلة:

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة ونجد أهمها الرسم التاريخي للسلسلة الزمنية (Time Plot)، والرسم الصندوقي المتتالي (Sequential Box Plot)، واختبارات جذور الوحدة، ويستخدم في هذا البحث اختبارات جذور الوحدة، هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها من خلال حزم البرمجيات الجاهزة لاختبار صفة السكون في السلسلة ونجد من أهمها (المرجع السابق، ص 6):

أ. اختبار ديكي فوللر المبسط (Dickey- Fuller, 1979).

ب. اختبار ديكي فوللر المركب (Augmented Dickey- Fuller, 1981).

ج. اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron, 1988)

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات النموذج:

جدول رقم (1): نتائج اختبار جزور الوحدة

المتغيرات	Critical value 5%	ADF test statistic	Critical value 5%	PP test statistic	مستوى الاستقرار
الإنفاق الاستهلاكي الخاص(pc)	-2.976263	-3.750725	-	-	عند مستواه
	-	--	-2.976263	-9.167054	عند الفرق الأول
الطلب على النقود (MD)	-2.981038	5.399792	-	-	عند مستواه
	-	-	-2.951125	-3.582455	عند مستواه
الاستثمار الكلي (TI)	-2.951125	-3.167947	-	-	عند مستواه
	-	--	-2.951125	-3.078543	عند مستواه
الإيرادات الضريبية (TR)	-2.951125	-4.371498	-	-	عند مستواه
	-	-	-2.951125	-4.411132	عند مستواه
الدخل المتاح (YD)	-2.951125	-3.550340	-	-	عند مستواه
	-	--	-2.951125	-3.517224	عند مستواه
سعر الفائدة (R)	-2.954021	-5.306956	-	-	عند الفرق الأول
	-	--	-2.954021	-5.336747	عند الفرق الأول
الواردات (IM)	-2.951125	-5.675722	-	-	عند مستواه
	-	--	-2.951125	-5.675624	عند مستواه
الدخل القومي (Y)	-2.951125	-3.735022	-	-	عند مستواه
	-	--	-2.951125	-3.741536	عند مستواه

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج برنامج الـ Eveiws9

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن كل المتغيرات لADF test statistic مستقرة عند مستواها (عند مستوى معنوية 5%)عدا سعر الفائدة مستقر عند الفرق الأول، وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير.

كذلك نلاحظ أن كل المتغيرات لpp test statistic مستقرة عند مستواها عدا الإنفاق الاستهلاكي الخاص وسعر الفائدة مستقر عند الفرق الأول (عند مستوى معنوية 5%) وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير.

1. طريقة المربعات الصغري العادية: (OLS)

Estimation by ordinary least squares method (OLS)

استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية لأنها تتميز بأنها أكفأ تقديرات خطية غير متحيزة لمعالم النموذج المستخدم. وتعرف طريقة المربعات الصغرى على إنها أسلوب قياسي لتوفيق أفضل خط مستقيم لعينة مشاهدات x, y حيث يتضمن هذا الاسلوب تصغير مجموع المربعات لانحرافات النقاط الفعلية عن خط التوفيق والي ادنى حد ممكن (بسام ابراهيم يونس،وأخرون ،2002م، ص110).

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار النماذج القياسية لمتغيرات النموذج:

جدول رقم (2) : نتائج اختبار النماذج القياسية بقيمة احتمالية 5%

دالة الاستهلاك الخاص	Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
	C	5.985367	0.956401	6.258218	0.0000
	LOG(YD)	0.415238	0.116700	3.558168	0.0013
	R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
	0.826550	0.808606	0.807675	0.000000	1.648880
دالة الاستثمار الكلي	Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
	C	8.464800	1.428471	5.925779	0.0000
	LOG(R)	-0. 637170	0.090235	0.706124	0.04854
	R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
	0.689888	0.659877	1.221295	0.000000	2.024821
دالة الإيرادات الضريبية	Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
	C	6.739339	2.365327	2.849221	0.0077
	LOG(YD)	0.123472	0.182819	0.675376	0.0504
	R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
	0.755561	0.731906	1.103497	0.000000	1.656331
دالة المستوردات	Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
	C	8.031109	1.083245	7.413938	0.0000
	Y	2.03E-06	7.54E-08	26.93596	0.0000
	R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W

	0.927574	0.920565	1.083245	0.000000	1.767347
دالة الطلب علي النقود	Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
	C	-7.476544	2.651659	-2.819572	0.0082
	LOG(YD)	1.188946	0.127716	9.309308	0.0013
	LOG(R)	-0.624797	0.854164	-0.731472	0.4698
	R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
	0.964179	0.959403	0.755986	0.000000	2.194727

المصدر : إعداد الباحثون من نتائج برنامج الـ Eveiws9

النتائج الإحصائية:

يبين الجدول رقم (2) النتائج الإحصائية للنموذج للمعادلات الخمسة في الدراسة حيث تشير هذه النتائج إلى أن أغلب القيم المحسوبة للمتغيرات كانت معنوية وبدرجة أقل من (5 %) كما يظهر من قيم (prob) المحسوبة.ما عدا متغير الدخل المتاح غير معنوي في دالة الإيرادات الضريبية. وكذلك يظهر معامل الارتباط المعدّل (R^2)أن هذه المتغيرات يمكن تفسيرها بنسب مقبولة من خلال المتغيرات المستقلة، هذا بالإضافة إلى أن معامل دارين واتسون (W.D) يقع ضمن القيم المقبولة إحصائياً. (Howard Pack, 2008, p56)

وبعد توصيف معادلات النموذج الإجمالي، باستخدام السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية وتقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) سوف يتم تقدير معالم المتغيرات في النموذج (p96، 2009م، Sebastian Edwards) ، ومن ثم بالاستدلال بتلك المعالم المحسوبة يتم حساب مضاعفات أدوات السياسات المالية والنقدية في حالة الاقتصاد المغلق (من دون إدخال التجارة الخارجية في توصيف النموذج الإجمالي) وفي حالة الاقتصاد المفتوح (بعد إدخال التجارة الخارجية إلى النموذج).

وفي اقتصاد رأسمالي تسوده المنافسة الكاملة، فإن علاقة الاستثمار مع سعر الفائدة يفترض أن تكون سالبة، وكذلك علاقة الطلب على النقود لأجل المضاربة يفترض أن تتناسب عكسياً مع سعر الفائدة السائد في السوق، في تحليل موسغراف (Jeffrey 2009م، p23) النظري لمضاعف السياسة المالية ومضاعف السياسة النقدية فقد وضع افتراضين بالنسبة للاستثمار، الأول يعتبر الاستثمار متغيراً خارجياً، وبذلك يتقرر الاستثمار من خارج النموذج الإجمالي .والثاني يعتبر الاستثمار متغيراً داخلياً ويعتمد عكسياً على سعر الفائدة، (ولحساب المضاعف فأن المعادلات التوضيحية لسوق السلع، وسوق النقد تكون كالأتي) :

حساب مضاعفات السياسات النقدية المالية:

لإيجاد مضاعف السياسة النقدية ومضاعف السياسة المالية نقوم بحل المعادلات في النموذج آنياً باستخدام صلة الوصل في المعادلات وهو سعر الفائدة، ثم نحسب التغير في الدخل الناتج من التغير في السياسات الاقتصادية ونتيجة لحل المعادلات السلوكية السابقة في النموذج، فقد وجد أن:

مضاعف النقود في الاقتصاد المغلق هو:

$$\frac{\partial \mathrm{Y}}{\partial \mathrm{M}} = \frac{e/h}{1 - \mathrm{C}(1-\mathrm{t}) + \mathrm{ek/h}}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{-0.63/-0.624}{1-0.415(1-0.123)+(-0.637)(1.189)/-0.62} = 1.31$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المغلق هو:

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1-C(1-t)+ek/h}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1-0.415(1-0.123)+(-0.637)(1.189)/-0.62} = 1.32$$

بينما نُدخل في الاقتصاد المفتوح الصادرات والواردات في النموذج، وسيكون مضاعف النقود في الاقتصاد المفتوح هو:

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{e/h}{1-C(1-t)+(ek/h)+m}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{-0.63/-0.624}{1-0.415(1-0.123)+(-0.637)(1.189)/-0.62+2.03} = 0.35$$

مضاعف الإنفاق الحكومي الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح:.

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1-C(1-t)+(ek/h)+m}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1-0.415(1-0.123)+(-0.637)(1.189)/-0.62+2.03} = 0.35$$

لقد تم احتساب المضاعفات ذات العلاقة من المعادلات إن الانفتاح التجاري قد انعكس على قيمة الميل الحدي للاستيراد (M) على السودان في مجال البحث، حيث كانت قيمة (M) (2.03). والجدول التالي يوضح قيمة المضاعفات المستخلصة من النموذج:

جدول رقم (3) : المضاعفات (Multipliers) المستخلصة من النموذج

مضاعف النقود في الاقتصاد المغلق	مضاعف النقود في الاقتصاد المفتوح	مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المغلق	مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح
1.31	0.35	1.32	0.35

المصدر: إعداد الباحثون اعتمادا على النتائج المتوصل إليها من النموذج

من الجدول رقم (3) يتضح الأتي:

1. انخفضت قيمة مضاعفات السياستين النقدية والمالية بعد إدخال التجارة الخارجية في تقدير المضاعف (الاقتصاد المفتوح). حيث بلغت قيمة مضاعف السياسة النقدية (1.31) في الاقتصاد المغلق، وبلغت قيمة (0.35) في الاقتصاد المفتوح.

كما بلغت قيمة مضاعف السياسة المالية(1.32) في الاقتصاد المغلق، وبلغت قيمة (0.35) في الاقتصاد المفتوح .

2.هناك علاقة قوية وواضحة بين زيادة نسبة الانخفاض في المضاعفات (أي قلة فاعلية السياسات النقدية والمالية) وبين زيادة درجة الانفتاح.

وباستخدام قيمة المضاعف يمكن تتبع التغيرات في الدخل القومي الناتجة من التغيرات التي تحصل في أو أدوات السياسة النقدية (عرض النقود)، أدوات السياسة المالية(الإنفاق الحكومي) بعبارة أخرى، فإن زيادة الإنفاق الحكومي في السودان مثلاً بمقدار مليون جنية (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) سوف يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي بمقدار (1.32) مليون جنية في الاقتصاد المغلق، أما في الاقتصاد المفتوح فسوف يزداد الناتج القومي لقيمة الإنفاق الحكومي نفسها بمقدار (0.35) مليون جنية فقط .ويتبين لنا مدى قصور السياسات المالية والنقدية في السودان.

ففي حالة حصول هزات في الاقتصاد، سواءٌ لأسباب داخلية أو خارجية، كحصول كساد مثلًا، فإن السياسات الحكومية، وحتى تكون فعالة يتطلب أن تكون شديدة وقاسية أحيانا. فإذا أرادت السلطات المختصة أن تنشّط الإنتاج القومي الإجمالي عن طريق زيادة الطلب الكلّي باستخدام الإنفاق الحكومي كأداة لذلك، فإن العبء على ميزانية الحكومة سيكون أكبر إذا كان الاقتصاد مفتوحاً. (Zaki Eusufzai, 2006, p333).

فإذا كان الهدف مثلاً زيادة الدخل القومي بمقدار مائة مليون جنية فإن ذلك يتطلب من الحكومة أن تنفق(75.758) مليون جنية فقط إذا كان الاقتصاد مغلقاً (1.32/100) بينما يتطلب هذا الهدف نفسه أن تنفق (285.714) مليون جنية إذا كان الاقتصاد مفتوحاً (0.35/100) وسوف يكون هذا العبء أشد وطأة إذا كانت موارد الحكومة المالية ضئيلة ما يضطرها إلى زيادة الاقتراض، وما يترتب على ذلك من اعتماد الاقتصاد على المصادر الخارجية الأمر الذي يخلق مشكلات تتعلق بزيادة أعباء خدمة الدين الخارجي وحدوث إختلالات في ميزان المدفوعات.

مناقشة فروض الدراسة:

الفرضية الأولي: الإنفتاح التجاري يوثر سلباً علي فاعلية السياسة النقدية.

بعد توصيف وتقدير النموذج بطريق المربعات الصغري العادية، وتقدير معالم متغيرات النموذج ، والإستدلال بتلك المعالم المحسوبة، تم حساب مضاعفات أدوات السياسات النقدية في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح ، وبعد التحليل توصلت الدراسة أن قيمة مضاعف السياسة النقدية (1.31) في الاقتصاد المغلق، (0.35) في الاقتصاد المفتوح، مما يوكد أن الإنفتاح التجاري يوثر سلباً علي فاعلية السياسة النقدية.

الفرضية الثانية: الإنفتاح التجاري يوثر سلباً علي فاعلية السياسة المالية.

بعد توصيف وتقدير النموذج بطريق المربعات الصغري العادية، وتقدير معالم متغيرات النموذج، و الإستدلال بتلك المعالم المحسوبة، تم حساب مضاعفات أدوات السياسات المالية في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح ، وبعد التحليل توصلت الدراسة أن قيمة مضاعف السياسة المالية (1.32) في الاقتصاد المغلق، وقيمة (0.35) في الاقتصاد المفتوح، مما يوكد أن الإنفتاح التجاري يوثر سلباً علي فاعلية السياسة المالية.

النتائج :

1. أثبتت الدراسة أن قوة تلك السياسات الداخلية النقدية والمالية تتضاءل أي تتناقص كلما زادت درجة الإنفتاح التجاري لها.

2.انخفضت قيمة مضاعفات السياستين النقدية والمالية بعد إدخال التجارة الخارجية في تقدير المضاعف (الاقتصاد المفتوح). حيث بلغت قيمة مضاعف السياسة النقدية (1.31) في الاقتصاد المغلق، وبلغت قيمة (0.35) في الاقتصاد المفتوح. كما بلغت قيمة مضاعف السياسة المالية (1.32) في الاقتصاد المغلق، وبلغت قيمة (0.35) في الاقتصاد المفتوح .

3.هناك علاقة قوية وواضحة بين زيادة نسبة الانخفاض في المضاعفات (أي قلة فاعلية السياسات النقدية والمالية) وبين زيادة درجة الانفتاح .

التوصيات:

1. توصي الدراسة متخذي القرار الاقتصادي في الدولة بوضع السياسات التي تحفز تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الأقطار الأخري ،هذا مع التخطيط الجاد للإتجاة نحو التكامل الاقتصادي مع دول العالم بحيث يتم التعامل مع العالم الخارجي ككتلة واحدة وليس كأقطار صغيرة هذا يجعل الانفتاح علي العالم الخارجي أقل في تأثيراته السلبية وأقوي في تأثيراته الإيجابية

2. ضرورة مراعاة التدرج ، والإنتقاء ، والتوقيت المناسب ، في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح التجاري مع الموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بأي سياسة للانفتاح.

3. ضرورة الانفتاح التجاري بشكل متوازن حتي لا يعتمد فقط علي قطاع معين من خلال توجيه إيراداته إلى الإستثمار المنتج مما يزيد من مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الموجه إلى التصدير ويقلل من الاختلال الحاصل في الهيكل السلعي لميزان المدفوعات .

4. النظر بجدية من قبل صانعي السياسات، والتي لها صلة بالموضوع بوضع سياسات تعزيز التجارة الخارجية، والتنمية المالية، والسعي بجدية للمشاركة والإستفادة بشكل فعال من التجارة الدولية، وعلاوة على ذلك، من أجل تعزيز وضمان توافر الائتمان المحلي ، والائتمان الخاص والعرض النقدي، ينبغي بذل جهد لإتخاذ التدابير التي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تدابير أخرى بما في ذلك الإنفتاح التجاري.

5. توصي الدراسة بمزيد من الدراسات والبحوث حول ظاهرة الانفتاح التجاري في السودان واستخدام الأساليب القياسية المتقدمة نظراً لقلة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة.

المراجع:

1. أحمد فريد وسهير محمد ، (2000م) ، السياسات النقدية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .

2. بسام ايراهيم يونس، أنمار حاجي أمين ، عادل موسى يونس،(2002م) ،الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم، السودان .

3. دليلة طالب ، (2015م) ، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2012م، جامعة أبوبكر بلقائد – تلسمان الجزائر، كلية العلوم لإقتصادية وعلوم التيسير.

4. زكية مشعل، (2001م) ، الإنفتاح التجاري وأثرة علي السياسة المالية والنقدية للفترة من1980–1995م، جامعة اليرموك، اربد الأردن .

5. سمير محمود معتوق، (1989م) ، النظرية و السياسات النقدية ، الدار المصرية اللبنانية .

6. صاولي مراد، (2012م) ، الانفتاح التجاري وأثرة في السياسة المالية والنقدية لسنة 2005م–2012م، جامعة 8 ماي 1945م، الجزائر .

7. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.

8. طارق محمد الرشيد ، سامية حسن محمود، (د. ت) ، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ E- views – استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك .

9. عزه فؤاد نصر اسماعيل، (2005م) ، أثر تحرير التجارة الخارجية علي التنمية الصناعية في الإقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004م .

10. محمد علي سلامة، (2002م) ، الإنفتاح الإقتصادي وأثارة الإجتماعية علي الأسر، دار الوفاء، الاسكندرية.

11. محمود حسين الوادي، (2000م) ، زآرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان .

12. ناجي تواتي، (2001م) ، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص4.

13. وجدي حسين،(1988م) ، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية .

14. Howard Pack,(2008), (Industrialization and Trade,) in: Hollis Chenery and T. N. Srinivasan, eds., Handbook of Development Economics (Amsterdam: North Holland.

15. Jeffrey A. Frankel and David Romer,(2009), Does Trade Cause Growth?, The American Economic Review, vol. 89, no. 3 (June), p. 23.

16. Mustafa Acar,(2005), Kýrýkkale University, Turkey Openness and the Effects of Monetary Policy on the Exchange Rates: An Empirical Analysis Journal of Economic Integration 20(1), March ,p 52-67.

17. Romain Wacziarg ,Karen Horn Welch ,(2003), Trade Liberalization And Growth: New Evidence , National BureauOf Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December,p6.

18. Sebastian Edwards, Openness,(2009), Outward Orientation, Trade Liberalization, and Economic Per- formance in Developing Counties, World Bank, Country Economics Depatment (Washington, DC), PRE Working Paper; 191 , p. 96.

19. SACHIN KUMAR ،Research Student ،Department of Economics Indira Gandhi National Open University (IGNOU) New Delhi, India ، 2014 .

20. Zaki Eusufzai,(2006), (Openness, Economic Growth, and Development: Some Further Results) Economic Development and Cultural *Change*, vol. 44, no. p. 333.